مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها
اسم الكاتب: أ.م.د. بشار ذنون الشكرجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3523
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٤ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها

The Role of Islamic Banks in Financial Stability and the Challenges Faces

الدكتور بشار ذنون الشكرجي
أستاذ مساعد– قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والاقتصاد– جامعة الموصل

Bashar Th. AL-Shakarchi (PhD)
Asst. Prof.
Department of Banking & Financial Sciences
University of Mosul
D.RBashar64@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٦/١٨ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٩/٢٥

المستخلص

تُعدّ المصارف الإسلامية حديثة من حيث النشأة ،إذ لم تتجاوز بدايتها خمسة عقود. وتعمل تلك المصارف وفقا لمنهج الشريعة الإسلامية وأحكامها. لقد أصبحت الصيرفة الإسلامية صناعة محترفة وبلغ عددها ما يزيد عن (٥٠٠) مصرف، وتتوقع الدراسات المالية والمصرفية بان يبلغ حجم موجوداتها (٥) تريليون دولار عام ٢٠١٥. وقد بدأت المصارف الإسلامية مزاولة نشاطها في ظروف صعبة وحالة من عدم الاستقرار المالي تمثلت بالأزمات المالية، وآخرها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وفي ظل ذلك يثار تساؤل عن مدى إمكانية مساهمة الصيرفة الإسلامية في الاستقرار المالي على مستوى البلدان التي تركزت فيها موجوداتها أو خارجها. ولتغطية مختلف جوانب الموضوع فقد تم تناوله ضمن محاور عديدة، تمثلت بالتعرف على مفهوم الاستقرار المالي والآثار الناجمة عنه المتمثلة بالأزمات المالية ،كذلك توضيح مفهوم الصيرفة الإسلامية وآلياتها في الاستقرار المالي والتحديات التي تعمل في ظلها. ولقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات لعل أبرزها (إن المصارف الإسلامية أسهمت في الاستقرار المالي وتحديداً في البلدان التي تركزت موجوداتها فيها).

الكلمات المفتاحية: ***المصارف الإسلامية، الاستقرار المالي، الأزمة المالية.***

Abstract

The Islamic Banks is considered a modern from the point of view of its foundation because it has started at fifty years ago. These Banks worked according to the Islamic law. The Islamic Banking becomes a craft and its numbers are more than 500 Banks. The financial Banking studies expected that its assets reached to trillion $ till 2015. The Islamic Banking Started its action in a difficult conditions with unstable financial conditions which is presented with the financial crises and it was ended with the international financial crises for the years 2007-2009. At that period, we can notice the role and the capacity of the Islamic Banking contribution on the financial stability especially on the countries that its assets concentrated in. In order to cover the different aspects of the subject we had discuss it from different points which are concept of the financial Stability and its effect and results on the financial crises. The research leads to many conclusions and the most important one is that the Islamic Banking contribution on the financial stability just in the countries that its assets concentrated in.

Key wards*: Islamic Banking, Financial Stability, Financial Crisis.*

المقدمة

لقد جاءت المصارف الإسلامية بوصفها أحد أوجه تطبيقات علم الاقتصاد الإسلامي. من خلال تطوير نظام مصرفي ومالي يستبعد التعامل بالفائدة على عكس النظام المصرفي الغربي الذي تشكل الفائدة محوره الأساسي. وأبرز قواسمه المشتركة في الأزمات التي حدثت بين ١٩٢٩ و ٢٠١٢ (أزمة اليورو). لقد انطلقت المصارف الإسلامية نحو أبعاد إقليمية وعالمية من حيث الانتشار وحجم موجوداتها. وعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية تجاوزت حدودها إلى العالمية، إلاّ أنها واجهت العديد من المعوقات والتحديات منها ما يتعلق بأساسها الفكري والشرعي ومنها ما يتعلق بأدواتها وعملياتها وفرص انتشارها وقدرتها على المنافسة مع المصارف التقليدية.

ويسعى البحث إلى دراسة فكرة جوهرية والتثبت منها و تتمثل في إمكانية مساهمة الصيرفة الإسلامية في استقرار النظام المالي حاضرا ومستقبلا ومن خلال معطيات منهجية البحث العلمي.

منهجية البحث

أهمية البحث

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تعترض الصناعة المصرفية الإسلامية وحداثة هذه التجربة. إلاّ أن تناول الموضوع يعدّ ذا أهمية كبيرة ،لأن الصيرفة الإسلامية أصبحت أمراً واقعاً في الصناعة المصرفية العالمية. كما تكمن الأهمية في أن الصيرفة الإسلامية التي تمتلك مجالات وأدوات وأنشطة خاصة بها. تُعدّ من أبرز المداخل التي قد تسهم في الاستقرار المالي والحد من آثار الأزمات المالية.

مشكلة البحث

على الرغم من حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي إلا أنها حققت نمواً متسارعاً في حجمها وانتشارها على نحوٍ واسع عالمياً. فضلاً عن امتلاكها مجالات وأدوات مالية متميزة وخاصة بها ،مما رشحها بأن تكون إحدى المداخل في سوق الخدمات المالية العالمية، ويمكن بلورة فكرة المشكلة البحثية من خلال التساؤل الآتي (هل تتمكن المصارف الإسلامية عن طريق امتلاكها لأدوات ومنهج وعمليات ومجالات خاصة بها من المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي وتجنب الأزمات).

هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم المصارف الإسلامية وآلياته والانجازات المتحققة عبر مسيرتها والتحديات المستقبلية التي تواجهها. وكذلك استقراء قدرة الصيرفة الإسلامية عن المساهمة الفعلية في تحقيق الاستقرار المالي في البلدان التي تتركز فيها موجوداتها وتعاملاتها أو التي بدأت تدخل فيها حديثاً.

فرضية البحث

بناء على ما جاء في المشكلة البحثية يمكن صياغة الفرضية الآتية: "تتجسد مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في الاستقرار المالي ومنع الأزمات وفقاً لمنهجها المتميز وطبيعة معاملاتها وأدواتها واستبعادها الفائدة أخذاً وعطاءً".

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي في طرح الأسس النظرية من خلال الاستعانة بالبحوث والدراسات العربية والأجنبية التي تصدت لموضوع البحث. وبالتالي عرض الأفكار بأسلوب علمي طبقا لخطة البحث. فضلا عن المنهج التحليلي من خلال استقراء بعض من

المعطيات الرقمية التي تناولت نمو وحجم وتركز الصيرفة الإسلامية. ومن ثم القيام بتحليلها والخروج بطائفة من الاستنتاجات المتعلقة بها.

المحور الأول: مفهوم الاستقرار المالي والأزمة المالية

أولاً. مفهوم الاستقرار المالي

أصبح الاستقرار المالي Financial Stability وعلى مدى عقود من الزمن مضت هدفاً إستراتيجياً وجوهرياً تزايدت أهميته في سياق السياسات الاقتصادية لمختلف دول العالم. والمغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات المالية إذ اتسم المفهوم الجديد إلى أبعد من تحقيق كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها بحسب المناطق الجغرافية إلى جانب تحقيق الكفاءة في عمليات الادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض وتوفير السيولة وتحديد أسعار الموجودات وتراكم الثروة والحد من آثار الأزمات المالية إن وقعت (شيناس، ٢٠٠٥، ١-٢). وعليه يمكن القول بان مفهوم الاستقرار المالي يتضح من خلال التأكيد على قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب التوترات والاضطرابات في هذا الجهاز مما ينعكس سلبا على الاقتصاد. ولذلك فإن مفهوم الاستقرار المالي يستند إلى استقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة واستقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها ويمنع حدوث الأزمات (بلواني، ٢٠٠٨، ٧١).

ويمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر إلى الآثار الكبيرة المتعددة الأطراف الناجمة عن الأزمات التي تفرزها. والجدير بالذكر بان الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لم تكن الأولى في النظم الاقتصادية المعاصرة فوفقا لتقديرات البنك الدولي وقعت (١١٢) أزمة مالية ومصرفية بعد أزمة الكساد العظيم (World Bank, 2010).

وقد عرفت الأزمة المالية بأنها وقوع خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية، ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح ،ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة. وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج واضحة وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي وخسائر الموارد المالية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يتبعها انهيارات حادة لمؤسسات مالية لعل أبرزها المصارف (Rajan, 2007, 104).

إن العناصر المحركة للأزمة عناصر معقدة ومتعددة الأوجه ،فالعديد من الأسباب الرئيسة للأزمة وليس النتائج ترتبط بالقصور الشديد في وضع ضوابط للقطاع المصرفي والمالي والإشراف عليها ورصدها. كذلك فإن المسببات ترتبط بمواطن ضعف واختلالات عامة أسهمت في تراجع أداء الاقتصاد العالمي. كذلك عدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي وعدم تنسيقها وعدم كفاية الإصلاحات الهيكلية، الأمر الذي أسفر عن نتائج يتعذر تحملها على مجمل الاقتصاد العالمي.

وتؤدي الأزمة المالية الناجمة عن عدم الاستقرار المالي إلى انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش في النشاط الاقتصادي.

تبدو مؤشرات الأزمة واضحة في انهيار مفاجئ وإفلاس في المصارف وانخفاض كبير في أسعار أسهم الأوراق المالية أو في عملة بلد ما، أو في سوق العقارات لتمتد بعد ذلك إلى باقي قطاعات الاقتصاد، ومن ثم إلى باقي دول العالم تحت ما يسمى بانتقال العدوى المالية (Financial Contagion) (Juan Carlos, 2003, 1-4).

وعلى الرغم من اختلاف وتعدد أنواع الأزمات يمكن تصنيفها على ثلاث مجموعات رئيسة (Rajan, 2003, 92):

١. أزمة مصرفية.
٢. أزمة أسواق المال.
٣. أزمة العملة وأسعار الصرف (أزمة ميزان المدفوعات).

ولعل أبرز تلك الأزمات ما حدث بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. فهي الأسوأ في عمر الجيل الحالي، فالخسائر المترتبة عليها بلغت (٣٠) تريليون دولار في أسواق الأسهم العالمية. في حين خسرت أسواق العقار ما يقرب أيضاً (٣٠) تريليون دولار آخر. وأعلنت العديد من المصارف في عدة بلدان إفلاسها، ولعل أبرز تلك المصارف مصرف (Lehman-brothers) وهو رابع أكبر المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تميزت الأزمة بأنها الأكبر في التاريخ المعاصر من حيث آثارها، ومن حيث حجم تكاليف الإنقاذ. ففي الولايات المتحدة وحدها بلغ حجم وتكاليف الإنقاذ ما يقرب (٧٥٠) مليار دولار. (World Bank, 2009). ولقد تعددت الدراسات والبحوث في تحديد أسباب الأزمات المالية والاقتصادية منذ عام ١٩٢٩ ولغاية عام ٢٠١٢ والتي تعرف بأزمة اليورو. وقد توصلت أغلب تلك الدراسات إلى أن القاسم المشترك لهذه الأزمات يبدأ وينتهي بالفائدة وأسعارها، إذ تؤدي آليات الفوائد المتبعة إلى اختلال هرم التوازن الاقتصادي لصالح التفاقم المتوالي للمديونيات، فتصبح القاعدة مقلوبة في غير صالح النمو الاقتصادي الحقيقي ،وهو ما يؤدي إلى حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية سواء من خلال الانهيار أو الإفلاس. إذ تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي حجم الاقتصاد الحقيقي بلغ على مستوى العالم بحدود ٥٠,٠٠٠ مليار دولار، فيما بلغ إجمالي الاقتصاد المالي والنقدي بحدود ٥٠٠,٠٠٠ مليار دولار.



الشكل ١
القاعدة المقلوبة في ظل أساليب التمويل التقليدية

المصدر: عبد الحليم غربي، ٢٠٠٩، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، مؤتمر أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل المصارف الإسلامية، ص٦.

ولا يسعى البحث إلى حصر آثار الأزمة المالية وتحديد مسبباتها وإنما هي منطلق لتحديد فكرة بان عدم الاستقرار المالي يقود إلى الأزمات بأشكالها وآثارها المختلفة التي قد لا يكون اقتصاد أي دولة في منأى عنها.

وفي سياق تداعيات الأزمة يمكن تحديد المعطيين الرئيسين الآتيين:

١. فقدان ثقة الجمهور في المؤسسات المالية (المصارف، الأسواق) على الرغم من التدخل من قبل حكومات الدول التي انطلقت منها الأزمة.
٢. انطلاق الدعوات إلى الأخذ بتطبيقات الاقتصاد الإسلامي والمتمثلة بالصيرفة الإسلامية. حلولاً ومخارج من الأزمة المالية العالمية وتبني المبادئ والقواعد والأسس التي تعتمدها المصارف الإسلامية ولاسيما في مجال التعاملات والمعاملات المالية. بحيث يتم بناء هذا النظام الاقتصادي بعيداً عن أسعار الفائدة ومن المخاطر العالية غير المبررة وبعيدا عن الفساد والجشع، وأن يقوم هذا الاقتصاد على علاقات شراكة مع المؤسسات القائمة بالاعتماد على الصيغ والأطر والمعاملات الإسلامية.

وقد تجاوزت المصارف الإسلامية آثار الأزمات ولم يتم الإعلان عن إفلاس أي مصرف إسلامي لارتباط أنشطة تلك المصارف بالاقتصاد الحقيقي. إذ حققت فكرة العمل المصرفي الإسلامي وأساليبه التمويلية اعترافاً أكاديمياً وعملياتياً واسعا بحيث أصبح مثار اهتمام الباحثين والمؤسسات المالية والأكاديمية الأجنبية والعربية على حد سواء. وما إنشاء صندوق النقد الدولي هيئة خاصة بمعايير التمويل الإسلامي واستخدام المؤشرات الإسلامية وإنشاء صناديق الاستثمار الإسلامية وإقدام المصارف التقليدية في الدول الإسلامية والغربية على حد سواء على فتح نوافذ المعاملات الإسلامية إذ هناك ما يقرب من (١٠٠٠) نافذة إسلامية، إلا مؤشرات على تنامي دورة الصيرفة الإسلامية في الصناعة المصرفية العالمية (المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، ٢٠١١).

المحور الثاني: نشأة المصارف الإسلامية ونموها

أولاً. مفهوم المصارف الإسلامية

تعدّ المصارف الإسلامية مؤسسات مالية حديثة النشأة من حيث بداية أنشطتها. إذ لم يتجاوز عمرها (٥) عقود من الزمن، وقد باشرت تلك المصارف أعمالها في بيئة مصرفية تسيطر عليها الصيرفة التقليدية التي تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. واستطاعت على الرغم من ذلك أن تقدم خدماتها المصرفية المتميزة بالنهج والأدوات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. بل الأكثر من ذلك فقد بدأت المصارف التقليدية تقدم خدمات المصارف الإسلامية وقد تطور النشاط المصرفي الإسلامي وبدأ يعمل في أكثر من (٥٠) دولة إسلامية وغير إسلامية. إذ يعدّ من أبرز القطاعات المصرفية نمواً في العالم. وتعمل ما يقرب من (٥٠٠) مصرف إسلامي في العالم وبإجمالي موجودات بلغت (تريليون دولار). وبحسب تقرير أعدته هيئة الإذاعة البريطانية فإن حجم وأرصدة المصارف الإسلامية الرئيسة في العالم قد ازدادت بمقدار ٣٠% في عام ٢٠١٠ وبلغت موجودات أكبر ٥٠٠ مصرف إسلامي ٨٢٢ مليار دولار. (المنتدى الدولي للتمويل الإسلامي، ٢٠١٠). ونجد ومن خلال الإحصاءات المتوافرة عن نمو الصناعة المصرفية ارتفاعاً في عدد المصارف والعاملين وحجم موجوداتها وكما يشير إلى ذلك الجدول (١).

الجدول ١
نمو الصناعة المصرفية للأعوام ١٩٩٧- ٢٠١٥

البيان	١٩٩٧	٢٠٠٥	٢٠١٥ تقديرات
عدد المصارف والمؤسسات المالية	١٧٦	٣٠٠	٨٠٠
عدد العاملين	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
إجمالي الموجودات (مليار دولار)	١٤٨	٧٠٠-٩٠٠	١,٨٠٠-٣,٦٠٠

المصدر: عمر شابرا، وطارق خان، ٢٠١١، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.

ثانياً. الهيئات الداعمة للصيرفة الإسلامية

وقد صاحب انتشار الصيرفة الإسلامية تزيدُ في الحركة الفكرية المرتبطة بها تجسدت في انتشار أقسام ومراكز في الاقتصاد الإسلامي في بعض الجامعات العربية والأوربية والأمريكية ودول شرق آسيا وفي عقد المؤتمرات وإصدار الدوريات العلمية المتخصصة وإقامة المؤسسات لتوفير الدعم اللازم للنظام المصرفي الإسلامي. وقد برزت العديد من الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي والتي يعكسها تعدد الهيئات الداعمة للعمل المصرفي، وكما يأتي:

الهيئة	الهدف منها
١. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.	- وضع معايير المحاسبة والمراجعة من أجل تفسير استخدام القوائم المالية وإجراء المقارنات.
٢. المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة.	- إصدار المعايير الشرعية من اجل تنسيق الجهود في مجال الالتزام الشرعي.
٣. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية.	- توفير المعلومات عن الصناعة الإسلامية ونشر الوعي العام حول العمل المصرفي الإسلامي.
٤. وكالة التصنيف الإسلامية الدولية.	- تقييم أداء وكفاءة المؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز الشفافية.
٥. مركز إدارة السيولة.	- إدارة عمليات استثمار السيولة للبنوك الإسلامية والترويج للإصدارات الإسلامية.
٦. السوق المالية الإسلامية الدولية.	- الترويج للسوق المالية الإسلامية وأعمال الأدوات المالية المتداولة.
٧. مجلس الخدمات المالية الإسلامية.	- إصدار معايير الرقابة والإشراف وتطوير آليات لإدارة الخطر.
٨. المركز الدولي للتحكم التجاري الإسلامي.	- تقديم خدمة التحكم والمصالحة محل النزاعات التي تطرأ بين المتعاقدين في عمليات المؤسسات المالية الإسلامية.

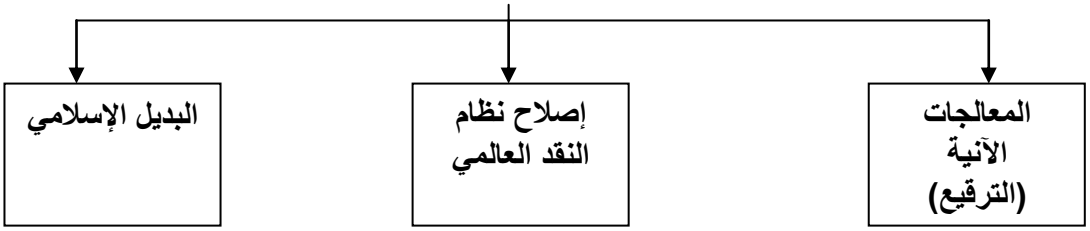
المصدر: - موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية www.aaqifi.com
- موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية www.Islam.icfic.com
- موقع مركز السيولة العالمي www.imcbanrain.com
- موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية www.ifsb.org

ثالثاً. البدائل المتاحة في معالجة الأزمة

لقد اتخذت مخاطر الأزمة المالية العالمية أشكالاً متعددة وتمثلت في مجملها بعدم الاستقرار المالي، إذ كان من أبرز تلك الآثار حالة الهلع وعدم الاطمئنان في الأسواق

المالية ومراجع أسعار الأسهم والسندات والتذبذب في أسعار العملات. وكذلك انعكست آثار الأزمة على أداء القطاع المالي وإلى صعوبات في موجودات المصارف وإفلاس العديد من المصارف العالمية.

وتوقفت بعض أنشطة القطاعات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، وقد تطور الوضع إلى أزمات اجتماعية وسياسية في الدول التي انتقلت إليها الأزمة. وفي اجتماعات قمة الـ (٢٠) واجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية طرحت عدة بدائل لمواجهة آثار الأزمات ومعالجة أسبابها ومنع حدوثها مستقبلا والبدائل يمكن تجسيدها بالشكل (٢).



الشكل ٢
البدائل المقترحة لوضع آلية الاستقرار المالي

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: موسى، عثمان شيخ، ٢٠١٠، فشل النظام المالي الرأسمالي وتمهيد الطريق البديل الاقتصادي الإسلامي، مجلة أوراق بحثية، العدد الثامن، ديسمبر، جدة، السعودية.

١. البديل الأول: المعالجات الآنية (الترقيع)

يمثل هذا البديل ترقيع النظام المالي القائم والذي أدى إلى بروز الأزمة، وقد طرح اجتماع قمة مجموع الـ (٢٠) الذي انعقد يوم (١٥) نوفمبر- ٢٠٠٨ في واشنطن وأصدرت القمة إعلانها الذي اشتمل على عدة قرارات (ترقيعية) للحد من آثار الأزمة ومحاولة عدم تكرارها مستقبلا وتبلورت تلك القرارات التي أصدرتها القمة حول إدارة المخاطر والتأكيد على الاستقامة والنزاهة في التعاملات في الأسواق والعودة إلى الفائدة الصفرية. ودعم التعاون الدولي في معالجة الأزمات المالية وتعزيز الضوابط المصرفية، وذلك ضمن (١٣) قراراً و (١٠) تعهدات ألزمت الدول ضمن مجموعة الـ (٢٠) نفسها، لعل أبرز تلك التعهدات أن يكون للاقتصاديات الفقيرة صوت مسموع وتمثيل فاعل وتوسيع منتدى الاستقرار المالي (Financial Stability forum)
(موسى، ٢٠١٠، ١٠- ١٢)

٢. البديل الثاني: إصلاح النظام النقدي الدولي

من ضمن البدائل المطروحة في مواجهة حالة عدم الاستقرار المالي إعادة النظر في نظام الاحتياطي النقدي العالمي واستبداله بنظام مالي عالمي واحتياطي نقدي جديد ذي قيمة مستقرة، ولذلك تفشت العدوى بين أغلب دول العالم، وتعرضت اقتصادياتها للمخاطر سبب اختلال نظام الاحتياطي العالمي واعتماده (الدولار الأمريكي) بوصفه عملة نقدية دولية حتى أصبح مثلا يطلق على الأوضاع الاقتصادية العالمية (عندما تعطس أمريكا يصاب العالم بالزكام). ولذلك كان التوجه التحول من الدولار كونه عملة نقدية عالمية إلى حقوق السحب الخاصة (SDR) في المدى القريب. وقد واجه البديل اعتراضاً، لأن هذا يعني هناك

تعديلات جذرية في النظام المالي العالمي على الأبواب، مما قد يؤدي إلى تأخير الوصول إلى الانتعاش في المدى البعيد (موسى، ٢٠١٠، ١٢).

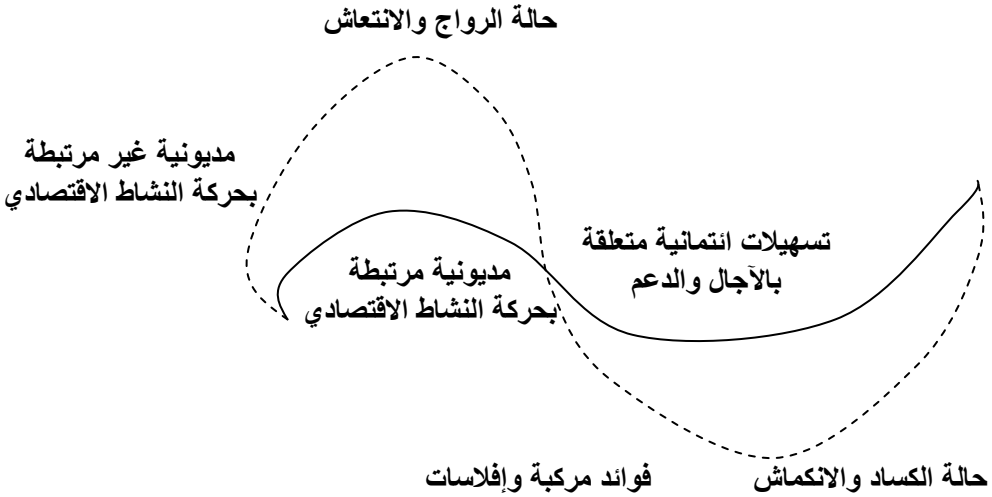
٣. البديل الثالث: النظام المالي الإسلامي

بدأ النظام الإسلامي ممثلاً في كل قطاعاته المصرفية والتأمين التكافلي وأسواق المال بشق طريقه في أسواق العالم الإسلامي وعواصمه وفي أسواق أوربا وآسيا وأمريكا التي كانت تنظر إلى الإسلام وحضاراته نظرة مستهجنة. كما كانت تنظر إلى النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي بوصفه نشاطاً هامشياً ليس له أثر في واقع الأسواق العالمية والإقليمية. ولقد شكلت المصارف الإسلامية جوهر النظام المالي الإسلامي. والتي تحكمها مبادئ الشريعة الإسلامية وبدأت تعمل وفقا لأدوات ومنهجية تختلف عن الصيرفة التقليدية والتي أبرزها استبعاد التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. وتضمنت أبرز أدوات توظيفات الأموال فيها (المرابحة، المضاربة، المزارعة، الاستصناع، الإجارة). لقد اعتبرت العديد من المدارس الفكرية المصارف الإسلامية البديل الرشيد للنظم التقليدية التي تعمل بنظام الفائدة والتي شكلت السبب المحوري للازمات والقاسم المشترك لها كما أشرنا إلى ذلك. وتسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق العديد من الأهداف بعد هدف (الربحية) وهي (المعاضيدي وآخرون، ٢٠٠٦، ٨):

١. المحافظة على القيمة الحقيقية للثروة.
٢. استقرار سعر الصرف.
٣. استقرار الأسعار في الاقتصاد الكلي.
٤. تحقيق التوازن في مفاصل الاقتصاد بعيداً عن التضخم.
٥. تحقيق أهداف ذات طابع اجتماعي.

لقد بلغت التزامات النظام المالي العالمي (٦٥٠) تريليون دولار مقابل (٥٥) تريليون يمثل الإنتاج الحقيقي للعالم. أي ما يعادل (١١) ضعفاً، مما يشكل عبئاً مالياً للاقتصاد العالمي (موسى، ٢٠١٠، ١١٣).

وعليه عندما انهارت المصارف العالمية جراء الأزمة المالية العالمية الأخيرة توجهت الأنظار إلى المصارف الإسلامية التي لم تشر الإحصائيات والتقارير المعلنة عن المنظمات النقدية الدولية إلى إفلاسها أو انهيارها. على الرغم من تأثرها بشكل أو بآخر ، وقد سلمت من المخاطر بفضل نظمها الملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية وأدواتها التي تدعم الاقتصاد الحقيقي. فإذا اعتبرنا بأن الدورات الاقتصادية تمر إجمالاً بمرحلتين هما: مرحلة الرواج ومرحلة الكساد والانكماش، فإنه يمكن إجمالاً توضيح مدى كفاءة التمويل الإسلامي في تقليل مخاطر التقلبات الحادة للدورات الاقتصادية Cownter Cyclical حتى لا تتحول إلى كوارث مدمرة لثروات المجتمع الإنساني، الشكل (٣) المتمثل بالصيرفة الإسلامية والتمويل التقليدي المتمثل بالمصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة.



الشكل ٣

حدة التقلبات الاقتصادية بين آليات التمويل الإسلامية والتقليدية

التمويل بالمشاركة الإسلامية

التمويل التقليدي ---------

المصدر: عبد الحليم غربي، ٢٠٠٩، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، مؤتمر أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل المصارف الإسلامية، ص١٥.

لقد أوضحت هذه التطورات في الاقتصاد العالمي زيادة الاهتمام بالنظام المصرفي الإسلامي. الذي توسع قبوله عالمياً بوصفه بديلاً قد يسهم في الاستقرار المالي العالمي. ونجد ارتفاع نسبة التركز لقطاع الصيرفة الإسلامية إلى إجمالي الناتج المحلي والأسواق المالية ،كما يشير إلى ذلك الجدول (٢) وهو ما يعكس حقيقة أن الصيرفة الإسلامية تمثل محور النظام المالي الإسلامي.

الجدول ٢

نسبة تركز الموجودات الإسلامية

الدولة	رسملة المال في السوق (مليار دولار)	نسبة رأس مال السوق للناتج المحلي الإجمالي	نسبة تركز الموجودات الإسلامية للناتج المحلي الإجمالي
السعودية	٢٤٧	%٤٧	%٤٠
ماليزيا	١٩٧	%٩٢	%٥٥
الإمارات	١٣٢	%٤٩	%٢٠
الكويت	١٢١	%٧٦	%٢١
قطر	٧٧	%٦٧	%٥
البحرين	٢٠	%٩٣	%١٥
مصر	٧٠	%١٠٠	%٢
تونس	٥	%١٤	-

المصدر: الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، ٢٠١١، وعلى الموقع الالكتروني www.Isegs.com

وهناك توقعات من قبل المؤسسات الاستثمارية العالمية بأن تصل الموجودات الملتزمة بنهج الاقتصاد الإسلامي إلى ما يقارب (٤) تريليون دولار. بحلول عام ٢٠١٥ (الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، ٢٠١١)

والجانب الإيجابي فيما يتوقع الخبير البريطاني في الشؤون المصرفية (توني بيرش) أن يعيد التمويل الإسلامي (الصيرفة الإسلامية) الاستقرار والانضباط العالمي مستقبلا وتحديداً في الدول التي تتركز فيه موجوداته كمرحلة أولى. وإن الصيرفة الإسلامية سوف تكتسح النظام المالي في العالم بجاذبيتها بحلول عام ٢٠٢٠ (موسى، ٢٠٠٩، ٣٣). وتشكل الصيرفة الإسلامية جوهر الاقتصاد الإسلامي إذ تشكل مانسبته ٧٨,٦٠% من مجمل التعاملات الإسلامية (صيرفة، صكوك، صناديق استثمارية، تكافل اجتماعي، تأمين). وكما يعكسه الجدول (٣).

الجدول ٣

حجم الصيرفة الإسلامية في التعاملات المالية

السنة	نوع المعاملات
%٧٨,٦	الصيرفة الإسلامية (الموجودات)
%١٣,٩	الصكوك الإسلامية
%٢,٩	صناديق الأسهم الإسلامية
%٤,٣	صناديق الاستثمار الإسلامية
%٠,٣٠	التكافل الاجتماعي الإسلامي
%١٠٠	

المصدر: موسى، عثمان شيخ، ٢٠١٠، فشل النظام المالي الرأسمالي وتمهيد الطريق البديل الاقتصادي الإسلامي، مجلة أوراق بحثية، العدد الثامن، ديسمبر، جدة، السعودية.

وعلى العموم تصنف المصارف الإسلامية العاملة في مختلف بلدان العالم إلى المجاميع الرئيسة الآتية (البلتاجي، ٢٠١٢)

١. المجموعة الأولى: تضم معظم المصارف التي نشأت في بلاد إسلامية تسود فيها النظم المصرفية التقليدية وتنظمها قوانين مصرفية على النمط الغربي.
٢. المجموعة الثانية: تضم المصارف التي توجد فيها بلاد إسلامية قامت بتغيير نظامها المصرفي كلياً إلى النظام الإسلامي مثل (باكستان، إيران، السودان). أو جزئيا بالسماح لبيوت التمويل دون تسميتها بالإسلامية مثال ذلك تركيا). وقد أصدرت هذه الدول قوانين خاصة تنظم عمل هذه المؤسسات المصرفية.
٣. المجموعة الثالثة: تضم المصارف التي سمح لها بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية من دون أي إعفاء من القوانين المصرفية السائدة مثال ذلك (المصرف الإسلامي الدولي في الدنمارك)

إن هذا التنوع في ميدان تصنيف الصيرفة الإسلامية يثري هذه التجربة ويفتح أمامها العديد من الصيغ ولا تعدّ كما يعتقد البعض نقطة سلبية. وإذ كانت كذلك فإن الأمر بطبيعة الحال سيزيد من صعوبة فهم غير المطلعين على نظم وأساليب هذه المؤسسات. ويرى الباحث أن تنوع تواجد المصارف الإسلامية يعدّ إشارة إلى انتشارها وتوسعها.

المحور الثالث: المصارف الإسلامية والاستقرار المالي

أولاً. دور وآليات الصيرفة الإسلامية في الاستقرار المالي

على وفق دراسة حديثة أجراها صندوق النقد الدولي فإن المصارف الإسلامية قد أسهمت في تحقيق الاستقرار المالي وتحديدا في البلدان التي تركزت موجوداتها فيها (المؤتمر العلمي الثامن الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ٢٠١١). وقد تناولت الدراسات العوامل التي أسهمت في الاستقرار المالي عبر آليات وأدوات الصيرفة الإسلامية وفقاً لما يأتي:

١. في كتاب (رعاة العولمة) للكاتبة الألمانية (لويتاتا بوليوي) الذي تم نشره في خضم الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تشير فيه إلى حقيقة بأن عشرة أعوام على الأكثر يمكن أن يصمد النظام الاقتصادي الغربي وعلامات النهاية واضحة في أزمة العقارات الأمريكية والارتفاع الكبير في أسعار النفط. ولكن القليلون يعلمون وفقاً للكاتبة الألمانية بوجود نظام مالي ومصرفي بديل سيبقى من بعدنا وهو النظام الإسلامي كونه (شفرة) أخلاقية أضاعها النظام الغربي من زمن بعيد. وتقول الكاتبة الألمانية إن النظام الاقتصادي الإسلامي المتمثل بجوهره بالصيرفة الإسلامية هو الوحيد على امتداد العالم الذي لم يتضرر من أزمة العقارات الأمريكية. فإن وقعت أزمات جديدة ستبقى الصيرفة الإسلامية وأدواتها قائمة، لأن عالم المال الإسلامي لم يشارك في صنع الأزمة بل أسهم في الاستقرار المالي وتحديداً في البلدان التي يعمل في ظلها.
٢. يتطلب تحقيق الاستقرار المالي استخدام مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي تستند إليه المصارف الإسلامية في أنشطتها بدلاً من أسعار الفائدة والبيع على الهامش. فقد شهدنا ذلك على أرض الواقع من خلال الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية في بداية الأزمة عندما أعلن الرئيس الأمريكي (منع البيع على الهامش) (جعيفظ، ٢٠٠٩، ١٦-١٧).
٣. إن الأزمة عجلت بفتح الكثير من الأسواق الأوربية التي كانت مغلقة أمام الصيرفة الإسلامية، ومن أهمها السوق الفرنسية فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصارف الإسلامية تعمل بجانب النظام المصرفي الفرنسي. وقد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي في تقرير لجنة المالية (إن النظام المصرفي الإسلامي الذي يعتمد على قواعد الشريعة الإسلامية) أمر مربح لجميع المسلمين وغير المسلمين ويسهم في الاستقرار المالي مستقبلاً وفقا لمؤشرات النمو المتزايد في موجوداته (محيسن، ٢٠٠٩).
٤. الأدوات المالية التي تتعامل بها المصارف الإسلامية (المضاربة، المشاركة، المرابحة، المساقاة، المزارعة...وغيرها) أسهمت فعلياً في استقرار اقتصاد البلدان التي تتركز موجوداتها فيها وأسهمت في الاستقرار المالي. مثال ذلك دول الخليج العربي فقد ارتفعت أرباح (٥) مصارف إسلامية لتجذب أموالاً تقدر بـ (١٠٠) مليار دولار. أثناء الأزمة وبعدها. وقد كانت مساهمتها في مشاريع ذات الطابع الإنتاجي الحقيقي. ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. (عباد، ٢٠٠٩، ٣٣).
٥. تشترط الصفقات والمعاملات المالية في الصيرفة والتمويل الإسلامي بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق (مثل) العدالة، إذ تعطى الأولوية للتمويل القائم على أساس المساواة وليس على أساس الدَين (Kassim and Majied, 2009).

٦. من أبرز مساهمات الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الشروط المحددة التي يضعها في منع التوسع المفرط للديون والتي شكلت جوهر الأزمات المالية المتعاقبة.

ويمكن تلخيص أبرز المساهمات وفقاً لما أشار إليها الباحث (Chapra, 2008, 15-16):

أ. يتعين أن تكون الموجودات المباعة أو المستأجرة موجودات حقيقية وليست مشتقات مالية.
ب. يتعين أن يكون البائع مالكاً للسلع المباعة أو المستأجرة.
ت. أن تتم معاملة البيع بالاستلام والتسليم الفعلي.
ث. يمنع بيع الدين. وعليه تنعدم إمكانية نقل الخطر المصاحب إلى طرف آخر. وتحت هذه التوجهات فإن الصيرفة الإسلامية تستند أو تكون مبنية على الاقتصاد الحقيقي. وليس على الممارسات الخاطئة التي قادت إلى الأزمات. وعليه فإن إزالة المشتقات المالية ومعاملاتها الخيالية في جوهرها والتي لا تضيف قيمة تذكر إلى الاقتصاد يجنب ردة فعل أي فشل في تسديد الديون، الأمر الذي كان بمثابة السبب الرئيس في انهيار المصارف الكبرى وانتقال العدوى المالية خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

٧. إن الأزمة المالية العالمية قد منحت الصيرفة الإسلامية فرصة لتقدم للعالم أنموذج أعمالها وأدواتها بديلا عن الصيرفة التقليدية. إذ إن ٦٠% من المصارف الإسلامية تقع في دول غير إسلامية، وإن عواصم الدول الغربية تتنافس فيما بينها مثل (لندن، باريس) لتكون مركزا للتمويل الإسلامي في أوربا والعالم، وقد أصدرت بريطانيا في عام ٢٠٠٤ نصوصاً تشريعية تشجع الصيرفة الإسلامية (فرحات، ٢٠١٠، ١-٣).

٨. إن الصيرفة الإسلامية أساسا شركة استثمار حقيقي وليس استثماراً مالياً ،ومن ثم فان فعالية المصرف الإسلامي هي الدخول في إنشاء مشروعات استثمارية وفقا لأولويات البلد الذي يوجد فيه مع عدم تجاهل هدف (الربحية)، إذ يسهم في مشروعات صناعية وزراعية وخدمات صحية وتعليم وبنية تحتية وفي أوجه كثيرة يدخل في جانب التكافل الاجتماعي عبر أقسام الزكاة التي تعمل فيه (منظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٠٠٩، ٩).

٩. استطاعت الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي أن تدخل الأسواق المالية عن طريق صفقاتها الناجحة ،وأن تفرض نفسها دولياً، إذ أسهمت بإطلاق عدد من المؤشرات الخاصة بها (منظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٠٠٩، ٩-١٠):

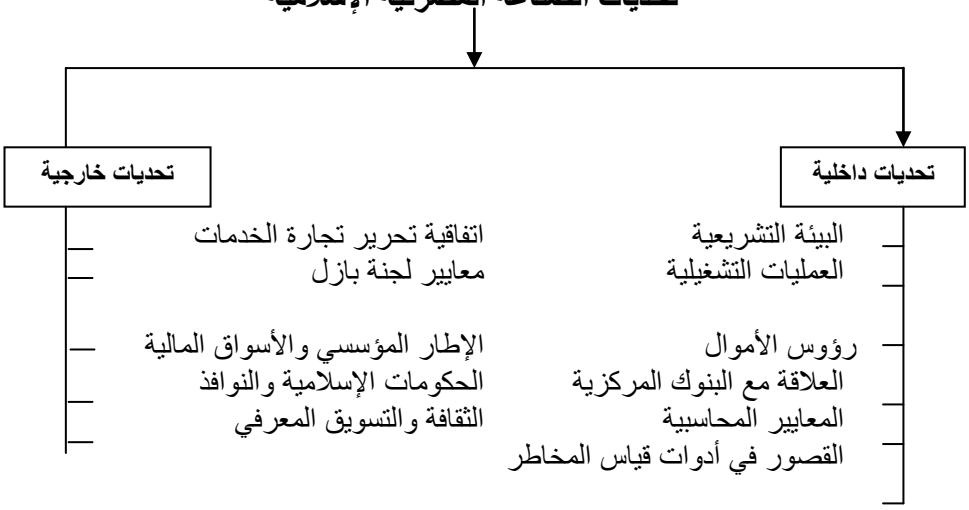
- مؤشر داو جونز للأسواق المالية مؤشر (آسيا، باسفيك).
- مؤشر باسفيك برازيل، الهند، روسيا، الصين (B.R.I.C).
- مؤشر مجلس تعاون الخليج العربي.
- مؤشر إندونيسيا الإسلامية.
- مؤشر داو جونز للأسواق الناشئة الإسلامية، وغيرها من المؤشرات.

١٠. التنافسية العالمية للتمويل الإسلامي:

توقع تقرير أصدرته مؤسسة (اونست دينغ) ارتفاع قيمة الموجودات المصرفية الإسلامية العالمية لدى المصارف التجارية الإسلامية إلى ١,١ تريليون دولار. عام ٢٠١٢ بنسبة مرتقبة ٣٣%. وأشارت إلى أن قيمة الموجودات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفعت إلى ٤,٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ ،مما يمثل معدل نمو سنوي

تراكمي ٢٠% على مدى (٥) سنوات مقارنة بأقل من ٩% ،وبلغت حصة المصارف الإسلامية في عام ٢٠١٢ من إجمالي قيمة الموجودات في الربع الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٤% وتجاوزت حاجز ٢٥% من إجمالي الموجودات في دول الخليج العربي (التنافسية الإسلامية، ٢٠١٢).

عليه فإن قطاع الصيرفة الإسلامية على الرغم من أنه لا يتجاوز حجم مساهمته ١٠% من إجمالي الصيرفة العالمية يواصل سعيه إلى تعزيز التنافسية العالمية وبناء نموذج عمل مربح يسهم ولو جزئياً في الاستقرار المالي في البلدان الذي يعمل فيها من خلال تجاوزها آثار الأزمة المالية العالمية،ويشكل البديل الأمثل للاستقرار المالي العالمي مستقبلاً (التنافسية الإسلامية، ٢٠١٢). ومع كل هذا فإن الصيرفة الإسلامية أمام تحديات عديدة في سبيل النجاح بإدامة منحى نموها المرتفع. ولعل هذا يمثل مفتاحاً لمحور جديد يتمثل بالتحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية بوصفها البديل المرتقب للاستقرار المالي العالمي مستقبلاً، والتي يمكن تمثيلها مستقبلاً على النحو الآتي:



المخطط من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصادر الآتية:

- إقبال منور، أوصاف احمد وطارق خان، ٢٠٠٤، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد العربي للبحوث والدراسات، جدة، المملكة العربية السعودية.
- زهير، حافظ، ٢٠١٠، البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة، مؤتمر مكة المكرمة، الدورة الرابعة، التحديات الاقتصادية ومهمة المنظمات.
- عبد العزيز شاكر الكبيسي، ٢٠١١، المصارف الإسلامية واهم التحديات المعاصرة، مؤتمر المؤسسات المالية والمصرفية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً. التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية

١. تحديات داخلية، تنقسم على :

آ. البيئة التشريعية

إن أساس التوسع في الصيرفة الإسلامية والنمو المضطرد في حجمها وانتشارها هو التزامها بأحكام الشريعة في المعاملات المالية. ولذلك تجد المصارف الإسلامية مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والأعمال وإقرار الصيغ الجديدة والمستحدثة للعمليات

والمعايير المطلوب الأخذ بها في أعمال المصارف، وهذا يمثل تحدياً حقيقياً في ظل وجود مذاهب إسلامية متعددة، فإن فتاوى الهيئات الشرعية والاجتهادات الشخصية للعلماء قد تختلف من بلد لآخر بشأن جواز أو عدم جواز بعض المعاملات التي يقوم المصرف بها، فعلى سبيل المثال (الضمانات، فتح الاعتمادات المستندية والحوالات والوكالات) وغيرها ذلك من الأوراق المالية والمعاملات الحديثة تحتاج إلى المزيد من الدراسة لكي تربط الأعمال المصرفية بالشريعة (منور وآخرون، ٢٠٠٤، ٧١).

ب. رؤوس الأموال

على الرغم من التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية الإسلامية من حيث حجم موجوداتها ورؤوس أموالها وبروز مصارف عملاقة وفقا للمؤشرات المصرفية إلا أنها في الإجمال تعاني من صغر حجمها مقارنة بالمصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة. إذ يلاحظ تدني ترتيب المصارف الإسلامية في قائمة أكبر المصارف العالمية، إذ أظهرت دراسات صندوق النقد الدولي إن قرابة ٧٥% من المصارف الإسلامية يبلغ رأسمالها (٧٥) مليون دولار أمريكي. مما يحول دون تحقيق أهدافها التي أرست من أجلها ويشكل تحدياً لها (عز الدين خوخة، ٢٠١٠).

ت. العمليات التشغيلية

الصناعة المصرفية الإسلامية صناعة ناشئة مقارنة بنظيرتها التقليدية التي بدأت أعمالها قبل (٢٠٠) عام ، وهذا بحد ذاته تحدٍ كبير، ووفقاً لذلك فإن من أبرز التحديات المتعلقة بالعمليات التشغيلية، وهي (منور وآخرون، ٢٠٠٤، ٣٦-٧٥):

- كفاءة الإدارة التنفيذية وسلامتها من الالتزام الشرعي للأفراد والأنظمة والإجراءات.
- الرقابة الفنية والشرعية.
- التطوير المستمر للأدوات والفرص الاستثمارية.
- الاستيعاب لمتطلبات السوق والاقتصاد والمجتمع وأولويات كل نهائي وإطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي. ورسم خارطة الأهداف الأعمال على هذا الأساس.

ث. العلاقة مع البنوك المركزية

من الصفات المتميزة للأنظمة المصرفية المعاصرة وجود سلطة إشرافية ورقابية تتمثل في البنوك المركزية في كل دولة. والمصارف الإسلامية شأنها شأن بقية المصارف التقليدية تخضع للرقابة والإشراف المركزي على أعماله ولكن ومن خلال الممارسات المعاصرة اتضح في كثير من الدول الإسلامية وغيرها أن هذه البنوك المركزية لم تتهيأ بعد لوضع الأطر الرقابية والإشرافية الملائمة لطبيعة وأنشطة المصارف الإسلامية، وهذا ما أشار إليه (شابرا، ١٩٨٥، ١٦١) والتي مثلت تحدياً إضافياً للصيرفة الإسلامية، وهي:

١. مطلوب من المصارف الإسلامية مثل جميع المصارف التجارية الأخرى أن تحتفظ ببعض ودائعها لدى المصرف المركزي وتدفع البنوك المركزية عادة (فائدة) على هذه الودائع ،وهذا ما يتنافى مع النهج الشرعي للمصارف الإسلامية.
٢. تقوم البنوك المركزية بوظيفة المقرض الأخير للمصارف التجارية أي بمعنى تقدم لها قروض في أوقات حاجتها إليها.

وعلى الرغم من أن جميع المصارف الإسلامية تعمل تحت إشراف ورقابة البنوك المركزية، إلاّ أنها لا يمكن لها الاستفادة من هذه التسهيلات ،لأن الأموال تقدم على أساس (الفائدة).

ج. المعايير المحاسبية

إن للمصارف التقليدية معايير محاسبية متشابهة في بلدان مختلفة ،وتنشر البنوك المركزية والأسواق المالية الميزانيات والتقارير السنوية لهذه المصارف بانتظام. وخلافاً لذلك فإن عدم تشابه الممارسات المحاسبية بين المصارف الإسلامية يجعل من أي مقارنة مفيدة بين ميزانياتها أو حساب الأرباح والخسائر لديها تحدياً كبيراً. فضلا عن ذلك فإن المفاهيم المستخدمة في القوائم المالية لا يتم تحديدها بدقة (حافظ، ٢٠١٠، ٣٨).

ح. القصور في أدوات قياس المخاطر

تعاني الصيرفة الإسلامية من ضعف أدوات القياس ووسائل الرقابة الداخلية على المخاطر، فضلاً عن عدم امتلاكها لأدوات إدارة المخاطر على نحوٍ كافٍ. ففي حالة لم تطبق المعايير الرقابية الدولية على المؤسسات المالية الإسلامية فلن تحظى بالقبول في التعاملات بالأسواق المالية وستحدد قدرتها التنافسية على المدى الطويل.

٢. التحديات الخارجية، وتكمن أبرز التحديات الخارجية للصيرفة الإسلامية فيما يأتي:

آ. اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

يواجه القطاع المصرفي الإسلامي تحدياً كبيراً يتمثل في اتفاقية الخدمات المالية والمصرفية الذي أصدرتها منظمة التجارة العالمية. وستكون نتيجة هذه الاتفاقية هي زيادة حدة المنافسة بين جميع الوحدات المصرفية على مستوى العالم (الكبيسي، ٢٠١١، ٤٣).

ب. معايير لجنة بازل (٢)

تهدف اتفاقية لجنة بازل (٢) إلى تحسين ودعم إدارة المخاطر لتقرير الاستقرار المالي العالمي وهذا ما سينعكس سلبيا على إيرادات وأرباح المصارف الإسلامية بسبب اضطرارها إلى احتجاز نسبة عالية من أرباحها لغرض زيادة رؤوس أموالها. كذلك تضطر المصارف الإسلامية إلى تخفيض محفظة الاستثمار لديها والتوظيف بفرض أحداث التوازن المطلوب بين استخدام الأموال ومتطلبات نسب الملاءة المصرفية عند احتساب أوزان المخاطرة وفقا لمعايير لجنة بازل (الكبيسي، ٢٠١١، ١٣٧).

ت. الإطار المؤسسي والأسواق المالية

لكل نظام متطلباته المؤسسية والمصارف الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها المؤسسية. وهناك حاجة لقيام عدد من المؤسسات والترقيات التي تدعم بعضها ببعض بمهام مختلفة ويشمل ذلك الأسواق المالية ومصارف الاستثمار وصناديق الاستثمار وبرامج التقاعد ولعل بناء محيط مؤسسي ملائم يمثل أكبر تحدٍ يواجه الصيرفة الإسلامية (طه، ٢٠٠٠، ٩٥).

ث. الحكومات والنوافذ الإسلامية

عدم تبني حكومات الدول الإسلامية واعتمادها رسميا للنظام المصرفي الإسلامي، فعلى الرغم من مضي أكثر من نصف قرن على التوجه العام لإنشاء المصارف الإسلامية فإننا لا نجد بين الدول الإسلامية سوى ثلاث دول هي (السودان، وإيران، باكستان) تبعية جميع الوحدات المصرفية لديها تعمل على وفق الشريعة الإسلامية. وهذا يمثل تحدياً وعقبة كبرى أمام اعتماد النظام المالي الإسلامي. واتساع أنشطته في تلك الدول. وهناك تحدٍ من نوع آخر يتمثل في أن المصارف الإسلامية التي تتحول جزئياً نحو النظام المصرفي الإسلامي تحت ما يسمى بفتح (النوافذ المصرفية الإسلامية)، قد لا تتمكن من فصل حسابات عمليات النظام المصرفي الإسلامي فصلاً تاماً. وفي حالة قيامها بخلط أموال

إسلامية مع عمود مواردها أو عدم فصل عملياتها الإسلامية فإن هناك إمكانية قوية "لتلويث" العوائد الشرعية بالفائدة (منور، ٢٠٠٤، ٥٩-٦١).

ج. الثقافة الإسلامية والتسويق المصرفي

إن تدني مستوى الثقافة الإسلامية والوعي لدى الفرد والمجتمع في المجتمعات الإسلامية عن النظام المالي المصرفي الإسلامي يمثل تحدياً آخر قد يحد من توسع وازدياد المؤسسات حتى في الدول الإسلامية ذاتها. كما أن الصورة الذهنية عن المصارف الإسلامية غير واضحة للعالم وقد تشوبها بعض الشبهات حول طبيعة أنشطتها والجهات التي تحولها إلى جانب عدم القناعة بوجود فوارق جوهرية بين الأدوات الإسلامية وتلك التي في المصارف التقليدية وتحديدا فيما يتعلق بنشاط المرابحة. وكذلك عدم الالتزام الكامل من قبل إدارات تلك المصارف بالالتزامات الشرعية في العديد من الممارسات. وفي أغلب الأحيان قد تم تأشير غياب الجانب الإعلامي والتسويقي للمصارف الإسلامية على الرغم من المنهجية الشرعية التي من المفترض أن تسير في عملياتها وفقها.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات

١. جاءت المصارف الإسلامية بوصفها أحد أوجه تطبيقات علم الاقتصاد الإسلامي لتسد فراغاً مهماً في تطبيق الشريعة الإسلامية على أرض الواقع عبر تطوير نظام مصرفي ومالي لا يقوم على أساس الفائدة.

٢. لقد بينت الأزمات المالية العالمية صعوبة الوصول إلى التوازن الاقتصادي والمالي في إطار أولوية اقتصاد يعتمد الفائدة. ويعدّ التمويل الإسلامي (الصيرفة الإسلامية) الذي يتميز بتوزيع المخاطرة وتجنب بيع الدين واستبعاد التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي من أهم البدائل التي تم طرحها بقوة في معادلة الاستقرار المالي المستقبلي.

٣. إن البديل الإسلامي يؤكد على ضرورة معالجة جذورة الأزمة ومسبباتها الرئيسة باستبعاد التعامل بالفائدة وإحلال نظام المشاركة بالربح والخسارة.

٤. إن الأزمة المالية العالمية الراهنة قد أتاحت للصيرفة الإسلامية فرصة كبيرة للنمو والتوسع في مختلف بلدان العالم ، وقد أسهمت فعلياً في استقرار النظم المالية في البلدان التي تركزت فيها الموجودات الإسلامية.

٥. إن المصارف الإسلامية لا تزال تعاني من ضعف رأس المال بالمقارنة بالمصارف التقليدية وما تزال المصارف عاجزة عن التعامل في الاستثمارات طويلة الأجل.

٦. على الرغم من زيادة حجم موجودات المصارف الإسلامية وارتفاع معدلات نموها وتوسع انتشارها في مختلف البلدان من خلال زيادة عدد المصارف أو منافذ الصيرفة الإسلامية إلاّ أن عليها أن تتعامل مع العديد من التحديات منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي.

٧. لقد أقر العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة المنهج الذي يحكمها ومؤشر ذلك عدم تعرض أي مصرف إسلامي إلى الإفلاس والانهيار.

٨. على الرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيلاً إلاّ أن معدلات نموها متسارعة وبشكل يفوق التوقعات. وعليه فإن دخول المصارف الإسلامية إلى الساحة المصرفية العالمية يشكل جزءاً من حل هذه المشكلة كما يشكل

صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمات والحد منها ومن ثم المساهمة في الاستقرار المالي.

٩. حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية والمقامرات التي يؤدي فيها الكسب السريع إلى تعطيل الإنتاج. ولقد أكد الكثير من علماء الاقتصاد أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هم نظام المشتقات المالية ،لأنها لا تحدث تنمية اقتصادية حقيقية.

١٠. تجاوزت المصارف الإسلامية مراحلها الأولى بنجاح وانطلقت نحو أبعاد إقليمية ودولية واسعة. فمن حيث الانتشار حققت هذه المصارف انتشاراً واسعاً في كل من آسيا وأوربا وأفريقيا وأمريكا الشمالية ،كما حققت فكرة العمل المصرفي الإسلامي وأساليب تمويلها وأدواتها اعترافاً أكاديمياً واسعاً بحيث أصبحت من الحقول الجديدة التي تم التعرض لها في أعرق المراكز الأكاديمية والمؤسسات الجامعية في العالم.

ثانياً. المقترحات

١. الإحساس بخطورة الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العالمي كونه المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي، وهو مايجعل التفكير يتجه إلى البحث عن بدائل تمويلية أخرى من أبرزها الصيرفة الإسلامية.

٢. ضرورة إنشاء مجلس أعلى عالمي يضم رؤساء جميع الهيئات الشرعية في جميع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول العالم الإسلامي وغيرها من الدول للحد من الاضطرابات في التفسيرات الفقهية فيما يتعلق بالأدوات والمعاملات المصرفية وتوحيد المعايير الشرعية بين المصارف.

٣. التحرك قدما في عملية الاندماج فيما بين المصارف الإسلامية لتكون وحدات أقوى وأكثر فاعلية ،وهذا من شأنه أن يزيد من حجم هذه المصارف لتكون قادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية.

٤. التفكير بجدية في تأسيس سوق أسهم إسلامية عالمية لدعم إنشاء شركات إسلامية عالمية منافسة في تقنية المعلومات ومصانع في جميع الصناعات المتطورة والمشروعات التي لا يوجد فيها صور من التعامل خلاف أحكام الشريعة. وتحويل المصارف لتلك الشركات.

٥. ضبط قدرة المصارف الإسلامية بمختلف أنواعها للسعي نحو إيجاد آليات الائتمان الإسلامي وفقا لضوابط البنوك المركزية واتفاقية بازل (٢/١).

٦. ضرورة التركيز في اختيار آليات المعالجة للاستقرار المالي على أبعاد المعالجة الأخلاقية والمعالجة الفنية المصرفية والمعالجة الرقابية التي يقدمها النظام الإسلامي بشكل متكامل يعالج الأزمة ويمنع الوقوع في أزمات أخرى مستقبلاً.

٧. ضرورة المزيد من العمل لإيجاد الأطر القانونية الداعمة لعمل الأسواق المالية وصناعة الصيرفة الإسلامية.

٨. ضرورة التزام المصارف الإسلامية بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية من خلال استخدام أموال الزكاة والتكافل الاجتماعي بهدف شرعي وعدم اقتصار أهدافها لتحقيق أكبر ربح ممكن.

٩. ضرورة الدراسة المعمقة للتعامل مع التحديات الخارجية والتي أبرزها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بهدف الاستفادة من الجوانب الايجابية فيها.

١٠. ضرورة تشجيع الجامعات العربية والإسلامية على فتح مجالات بحثية لطلاب الدراسات العليا لإعداد البحوث والرسائل العلمية في مجالات النظام الإسلامي بهدف تهيئة كوادر بشرية لتغطية النقص الهائل في الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في نشاطات الصيرفة التي تعتمد على مبادئ النظام الإسلامي.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. أحمد، طه العجلوني، ٢٠٠٩، المصارف الإسلامية والعولمة المالية والآثار المتوقعة وكيفية المواجهة- وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٢، العدد٢.
٢. أحمد، مهدي بلواني، ٢٠٠٨، المصارف الإسلامية والاستقرار المالي، تحليل تجريبي، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي وعلى الموقع الالكتروني www.kantaji.com
٣. إقبال منور، أوصاف احمد وطارق خان، ٢٠٠٤، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد العربي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.
٤. البلتاجي، محمد، ٢٠١٢، تطور العمل المصرفي الإسلامي وعلى الموقع الالكتروني:www.bitagi.com
٥. التنافسية الإسلامية، ٢٠١٢ على الموقع الالكتروني: www.almowaten.news.com
٦. جعيفظ، مريم، ٢٠٠٩، الأزمة المالية العالمية ومعالم البديل الإسلامي وعلى الموقع الإلكتروني: www.w.maktoob.com
٧. حسن، ثابت فرحان، ٢٠١٠، اثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وتحديات المستقبل، صفاء، اليمن، ٢٠-٢١ مارس، ٢٠١٠.
٨. زهير، حافظ، ٢٠١٠، البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة، مؤتمر مكة المكرمة، الدورة الرابعة، التحديات الاقتصادية ومهمة المنظمات.
٩. شيناس غادي، ٢٠٠٥، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي على الموقع الالكتروني: www.imf.org
١٠. طارق، طه، ٢٠٠٠، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، ط١، دار الحرمين للحاسبات، الإسكندرية، مصر.
١١. عباد، جمعة محمود، ٢٠٠٩، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي، جامعة الجنائن، بيروت، لبنان.
١٢. عبد الحليم الغربي، ٢٠٠٩، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، مؤتمر أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل المصارف الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
١٣. عبد العزيز شاكر الكبيسي، ٢٠١١، المصارف الإسلامية واهم التحديات المعاصرة، مؤتمر المؤسسات المالية والمصرفية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
١٤. عمر، شابرا، ١٩٨٥، نمو نظام نقدي عادل، الطبعة الأولى، المؤسسة الإسلامية، ليستر، المملكة المتحدة.
١٥. عمر، شايرا وطارق خان، ٢٠٠١، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودي.
١٦. فؤاد، محمد محيسن، ٢٠٠٩، الأزمة المالية العالمية وأثرها على المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات الإسلامية، دمشق، سوريا.

١٧. المصارف الإسلامية الرابح الأكبر في ظل الأزمات المالي والثورات العربية، ٢٠١٢، وعلى الموقع الالكتروني: www.nuqudy.com
١٨. المعاضيدي، معن وعد الله والعباس، حسن صبحي والشكرجي، بشار ذنون، ٢٠٠٢، الصيرفة الإسلامية المفهوم والأنشطة- دراسة تحليلية على المصرف العراقي الإسلامي، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي الأول، الانتماء في مواجهة العولمة، مركز البحوث الاقتصادية، جامعة الموصل، تشرين الثاني.
١٩. المؤتمر العالمي الثامن الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ٢٠١١، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، دولة قطر من ١٨-٢٠ ديسمبر.
٢٠. المنتدى الدولي للتمويل الإسلامي، ٢٠١٠، مؤسسة A.A.R للشرق الأوسط.
٢١. منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ٢٠٠٩، الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وعلى الموقع الالكتروني: www,Sesric.org.
٢٢. موسى، عثمان شيخ، ٢٠١٠، فشل النظام المالي الرأسمالي وتمهيد الطريق البديل الاقتصادي الإسلامي، مجلة أوراق بحثية، العدد الثامن، ديسمبر، جدة، السعودية.
٢٣. الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، ٢٠١١، على الموقع الالكتروني: www.Isegs.com
٢٤. موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على الموقع الالكتروني: www.Islam.icfic.com
٢٥. موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية على الموقع الالكتروني: www.fsb.org
٢٦. موقع مركز السيولة العالمي على الموقع الالكتروني:www.imcbanrain.com
٢٧. موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على الموقع الالكتروني:www.aaoifi.com

ثانياً- المصادر باللغة الأجنبية

1. Chapra, M.U.2008, "The Global Financial Crisis: Can Islamic Finance Help Minimize the Severity and Frequency of such a crisis in the Future, A paper presented at the forum on the Global Financial crisis at the Islamic Development Bank on 25 October 2008.
2. Juan calos Rodriguez, 2003, Measuring Financial contagion, European Institute for statistics probability Operation research and their Application.
3. Kassim, S.H. and Majd, 2009, March, 11, Islamic Finance, Aorowing Industry, The Proliferation Interest-Free Finance, Islam Online.net.
4. Rajan-Ramkishen, 2007, "Financial crisis, capital outflows, and Responses: Example form East Asia" "Journal of Economic Education" Vol.38, No. 1.
5. U.N, 2009, Outcome of the conference world and Economic crises and It is Impact on Development, July 13.
6. World Bank, 2009, Chief Economist Justin Lin quota din. www.abc.net,anou.02.2009
7. World Bank, 2010, Finance For Growth: Policy Choices in A Volatile World, Oxford university Press.